كما سبق من الامثلة التي ما افاده قوله ان لم يكن اي المنفرد بالرواية من
الموثق بحفظه واتقانه تلك الذي انفرد به كان انفراده خارما له بالحجة
والراجح حا بالزاي والحا المهملة مكررات اي مبعدا عن مرتبة الصحيح
لفقد شرط رواته فيه ثم ربعد ذلك دايرين مراتبه اولا من كونه
حديثا حسنا او ضعيفا او نحوهما مما يحتف الحال فيه وقد سبها بانها قسمان
الاول قوله فان كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ المتقن وهو
خفيف الضبط المقبول تفرداته تحسينا لحديثه ذاكرا اي جعلناه حسنا
ولم نحطه الى قبيل الضعيف الثاني قوله وان كان بعيدا من ذلك اي
من درجة من ذكر ردنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر قال الصلاح
فخرج من ذلك ان الشاذ المردود قسمان احدهما انفرد المخالف وهو
المقبول والثاني انفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يقع
جابرا لما يوجب التفرد والشذوذ قال القاضي بن جماعة محمد التفصيل
حسن ولكن اخل في القسمة الحاصرة باحد الاقسام وهو حكم الثقة الذي خالف
ثقة مثله فانه ما بين ما حكمه انتهى قلت قوله اخذ منه والضبط على صيغة
التفصيل يدل على ان المخالف ان كان مثله لا يكون مزودا قد ح اما من تفرد
من الرواة عن العالم الحريص على تتبع ما عنده من الحديث وتدوينه
ولذلك العالم كتب معروفة وقد قيد حديثه فيها وتلاميذه الاخذون
عنه حفاظ حراص على ضبط حديثه وكتبه حفظا وكتابة فكلام المحدثين
الذي نقله الخليلي من التوقف في رواية الثقة معقول يقبله العقل لان

في شذوذ

في شذوذه لبعد قدرته جدا وقال الظاهر كفيلة على حب الفرابين وكما
هو موضع اجتهاد ردا وقبولا واما من شذ كما ذكر عمن ليس من مشايخه
كذا فكان سلا يلزم رده اذ ليس محل ريبة والاقال اول لم يقبل بانه يريد
بل جعله موضع اجتهاد وان كان دون الحد الذي هو المشهور الذي خالفه
في القوة والا يقبل لزم قبول ابي علي الجبائي انه لا يقبل الاثنين وكان
يلزم ايضا في الصحابي اذا انفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ العلة
هي الانفراد وقد حصلت ولا قايل من الجمهور وان كان عمر رضي الله عنه قد كان
يقبل من انفرد به الراوي كما عرف فيما مضى وقول ابن الصلاح ان التفصيل الذي
اورده لم يقل انه الاولى بل قال بل الامر على تفصيل الى آخره نعم
يفيد كلامه اية الاولى فيه سوال الاستفسار وهو ان يقال بتريدان من هبك
انه هو الاقرب فيه كذا صحيح وهو من قسم حسن او تريدان ذلك مذهب
المحدثين فيحتاج الى نقل والظاهر انه اراد الاول اذ لم ينسبه الى احد
فهو لو كان كان قوله مذهبا لمحدث يشعر بان تفصيله هو راي المحدث
فهو لهم ثم تضعيفه لما قال الخليلي والحاكم حيث قال انهما اطلقا ما
فصله هو غير لازم بما ذكره لان الحاكم حكى ذلك ولم ينسبه الى احد فلم
يرد عليه ان غيره من المحدثين خالفه في ذلك فقد يقال ان الحاكم بصدد تدوين
علوم الحديث التي قام فيها ائمة الحديث اذ بصدد تدوين علوم الحديث
بخصوصه فورد عليه انه اراد الصحيح وهذا ان اراد انه من هبه فانه يرد عليه ما اورده الاجلا
لان الحاكم متابع للناس في الحكم بصحة ما في الصحيحين وقبول ما اشتمل عليه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)